الأمم المتحدة S/PV.8588

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٨٨

الاثنين، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد شوتز/السيدة نيهرنغ
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربيرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1923357 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم إلينا السيد غسان سلامة من طرابلس عبر تقنية التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطتين يقدمهما السيد سلامة والسفير يورغن شولتز، نائب الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ بيرو على رئاستها لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

قبل بدء إحاطتي، أود أن أنعي الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي. لقد كان الرئيس السبسي داعماً كبيراً للأمم المتحدة وشريكاً حيوياً وملتزماً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في جهودها الرامية لإنهاء الأزمة الليبية وذلك من خلال استضافة تونس السخية للبعثة. وأنا شخصياً سأفتقد حكمته وصراحته وصداقته. سيفتقد كثيرا. رحمه الله.

لا يبدي النزاع المسلح في ليبيا أية بوادر تنبئ بتراجعه. وقد أسفرت الحرب الدائرة رحاها عند أطراف مدينة طرابلس عن مقتل حوالي ١ ١٠٠ شخص بينهم ١٠٦ مدنيين، فيما فرّ مئات الآلاف من منازلهم في العاصمة والمناطق المجاورة جراء الاشتباكات. وعبر عشرات الآلاف الحدود إلى تونس بحثاً عن الأمان لعائلاتهم. وأصبح أكثر من مائة ألف من الرجال والنساء والأطفال معرضين للخطر المباشر جراء وقوعهم في مرمى خطوط النار فيما يتواجد أكثر من ٤٠٠ ألف في المناطق التي تدور فيها الاشتباكات. وقد فاقمت الحرب الدائرة من سوء الأوضاع الإنسانية وحالت دون الحصول على الغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات المنقذة للحياة.

وقد كثف الطرفان الغارات الجوية والضربات الجوية الدقيقة باستخدام المقاتلات والطائرات الحربية المسيّرة متجاهلين بذلك الدعوات إلى التهدئة. كما اتسع أيضاً النطاق الجغرافي للعنف. وشنت قوات حكومة الوفاق الوطني، لأول مرة منذ ٢٦ تموز/يوليه، هجوماً جوياً على القاعدة الخلفية الرئيسية للجيش الوطني الليبي في منطقة الجفرة. وفي ٢٧ تموز/يوليه، شنت قوات المشير حفتر غارات جوية على قاعدة جوية لحكومة الوفاق الوطني في مصراتة. وازدادت وتيرة تجنيد واستخدام المرتزقة الأجانب، إلى جانب استخدام الأسلحة الثقيلة والهجمات البرية. وأخفقت قوات الجانبين في احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ومن أكثر الأمثلة مأساوية على الهجمات العشوائية هو الغارة الجوية التي أصابت مركز احتجاز للمهاجرين في تاجوراء وذلك في يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل ٥٣ شخصاً وإصابة ٨٧ على الأقل، بينهم أطفال. والأكثر ترويعاً من ذلك هو أن الأمم المتحدة كانت قد أعلمت الأطراف المتحاربة بالإحداثيات الدقيقة لمركز احتجاز تاجوراء ومراكز أخرى مماثلة، وذلك في أعقاب وقوع حادثة سابقة في شهر

أيار/مايو. وفي حين أن الغالبية العظمى من الوفيات قد نجمت عن الغارة الجوية، إلا أن العديد من الضحايا قد سقطوا جراء إطلاق النار عليهم بقسوة من قبل حراس المركز أثناء محاولتهم الفرار. ومما يزيد الأمور سوءا، وفي أعقاب الجهود التي تدعمها الأمم المتحدة لنقل المهاجرين إلى أماكن أكثر أمناً، أعادت السلطات في الأيام الأخيرة أكثر من ٢٠٠ مهاجر إلى المركز الذي تعرض للقصف.

إن مأساة مقتل ١٥٠ من المهاجرين في البحر يوم ٢٥ تموز/يوليه تؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية لقضية المهاجرين ومعاناتهم الراهنة. وقد بذلت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية جهوداً مضنية للتخفيف من حدة الأوضاع المزرية في مراكز الاحتجاز هذه. ويُحتجز حالياً أكثر من ٥ ٠٠٠ لاجئ ومهاجر في مراكز احتجاز يديرها أحد الأجهزة الحكومية؛ وحوالي ٣ ٨٠٠ من هؤلاء في مراكز تقع في مرمى نيران عمليات الاقتتال الدائرة. المطلوب الآن هو غلق هذه المراكز. وفي سبيل هذه الغاية، أناشد المجلس الآن دعوة السلطات في طرابلس إلى اتخاذ القرار الاستراتيجي الملحّ الذي تأخر طويلاً بإطلاق سراح المحتجزين في هذه المراكز. وقد وضعت البعثة خطة لإغلاق جميع مراكز الاحتجاز بشكل منظم وتدريجي وتلتمس دعم مجلس الأمن لتنفيذها.

وقد بلغ عدد اللاجئين والمهاجرين الذين تم إنزالهم في ليبيا في عام ٢٠١٩ وحتى هذه اللحظة حوالي ٤ ٥٠٠ لاجئ ومهاجر وهم يواجهون مخاطر جمّة تنطوي على الاحتجاز والاعتقال التعسفي فضلاً عن الوقوع في شباك القتال الدائر. بوسع المجتمع الدولي أن يحول دون وقوع مأساة اخرى. وأحث البلدان الأوروبية على الاستجابة لنداءات الأمين العام المتكررة وإعادة النظر في السياسات ونقل المهاجرين واللاجئين إلى بر الأمان.

وأشير بهلع إلى تزايد وتيرة الهجمات على مطار معيتيقة، والذي يعد المطار الوحيد العامل في منطقة طرابلس الكبرى. فقد أوشكت العديد من هذه الهجمات وعلى نحو خطير على إصابة طائرات مدنية على متنها ركاب. وأخشى أن ينفد الحظ في ظل هذا القصف الذي يشن بشكل يومي تقريباً. وأدعو السلطات في طرابلس إلى التوقف عن استخدام المطار لأغراض عسكرية كما أدعو القوات المعتدية إلى التوقف فورا عن استهدافه.

وفي ٢٦ حزيران/يونيو، استعادت قوة تابعة لحكومة الوفاق الوطني مدينة غريان الواقعة على بعد ٨٠ كيلومتراً إلى الجنوب من طرابلس. وكان ذلك تطوراً ملحوظاً حيث أن غريان كانت أول مدينة دخلتها قوات الجيش الوطني الليبي وهي في طريقها إلى طرابلس. وثمة مزاعم غير مؤكدة بوقوع تجاوزات ضد حقوق الإنسان في هذه المدينة، وتقوم البعثة حالياً بتحري هذا الأمر. وقد ينذر الارتفاع الأخير في وتيرة العنف، على نحو مثير للقلق، بدخول النزاع المسلح مرحلة جديدة في العمليات العسكرية، غير أنني لا أرى أن ذلك سيغير بشكل أساسي من الجمود الاستراتيجي. إذا لا تزال الأطراف ترى أن بإمكانها تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية. وقد أكد رئيس الوزراء، فائز السراج، والمشير حفتر علناً التزامهما بالعملية السياسية وإجراء إنتخابات في المستقبل، بيد أنهما لم يتخذا بعد أية خطوات عملية لوقف القتال. وفيما يؤكد الجيش الوطني الليبي أنه لن يوقف هجومه إلا بعد دخول طرابلس، تصر قوات حكومة الوفاق الوطني على مقدرتها على إعادة قوات المشير حفتر إلى شرق ليبيا.

ينبغي أن لا يظل حاضر ليبيا ومستقبلها رهينة للأطراف المتحاربة. وفي الوقت الذي تنخرط فيه البعثة في العمل مع القيادات السياسية والمجموعات المسلحة، فإنها تتواصل بهمّة مع مجموعة واسعة من المجتمعات المحلية وتقوم باستضافة مسارٍ ثانٍ للحوار.

وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه، عّقد اجتماع ضم ٧٢ من أعضاء مجلس النواب برعاية البرلمان المصري وأكد على الدور الأساسي لمجلس النواب في إيجاد حل سياسي للأزمة

الليبية، ودعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية دون أن يتطرق إلى وقف جميع الأعمال العدائية. وبينما أشيد بالجهود التي بذلها أولئك الذين اجتمعوا في القاهرة سعياً لوضع حد للنزاع وتشكيل حكومة موحدة، فإنني أحثهم على التواصل مع زملائهم في البرلمان بغية صياغة مشروع وطني حقيقي. فأنا لا أشجع التوجه المنطوي على إقامة برلمان موازٍ في طرابلس.

وفي هذا السياق، يقلقني إصرار السلطات في شرق ليبيا على المضي قدماً في إنشاء لجنة انتخابات بلدية موازية للهيئة الوطنية للانتخابات البلدية القائمة بالفعل. إن الجهود المبذولة لنزع الشرعية عن عمل الهيئة الوطنية ينطوي على خداع للناخبين الليبيين أنفسهم في ظل افتقار المؤسسات الموازية للخبرة والموارد المتاحة كما أن ذلك يسبب بلبلة على المستوى المحلي ويعرقل في نهاية المطاف انتقال البلد الهش إلى الديمقراطية.

إن خطاب الكراهية والحقد الذي يبث على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية يؤجج أعمال العنف على الأرض. وأشير إلى أن مالكي ومحرري هذه المنشورات ومحطات التلفاز يدعون إلى منصاتهم من يستخدمون لغة تحريض دنيئة ويقومون ببث ونشر دعوات تحض على العنف والاغتيالات وتقوم كذلك ببث ونشر أخبار كاذبة للعالم، فيما تسمح بالتهجم الشخصي على الناس. إنني أحث أولئك المسكونين بالعداء والعداوة على الكف عن غرس بذور الحقد والبدء في التحدث وجهاً لوجه مع مواطنيهم.

لقد أضحت ليبيا موطئاً لتجربة التقنيات العسكرية الجديدة وإعادة تدوير الأسلحة القديمة. فقد تم نقل الطائرات المسلحة المسيّرة والعربات المدرعة وسيارات النقل الصغيرة المزودة بمدافع رشاشة وبنادق عديمة الإرتداد ومدافع هاون ومنصات صواريخ إلى ليبيا بتواطؤ ودعم أجنبي من حكومات أجنبية. وتبين الأسلحة التي تم اكتشافها بعد استعادة غريان الأنظمة المتطورة التي يتم التزويد بها. ومما لا شك فيه إن الدعم الخارجي كان له دور فعال في تكثيف الغارات الجوية.

وأشير أيضاً بكثير من القلق إلى أن الأسلحة المستوردة قد رافقتها عناصر أجنبية يعملون كطيارين ومدربين وفنيين. إن الاعتماد بهذه الصورة على الدعم الخارجي هو محرك للنزاع. إن الليبيين يخوضون الآن، وأكثر من أي وقت مضى، حروب بلدان أخرى تبدو سعيدة بالقتال حتى آخر جندي ليبي وبأن تشهد دمار ليبيا برمتها ذلك في سبيل تصفية حساباتها. وبدون التعاون التام من جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المتعلقة بحظر التسليح وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، فإن تدفق الأسلحة إلى ليبيا سيستمر في تأجيج هذا النزاع الذي لا داعي له.

ولا يزال داعش يستغل الفراغ الأمني الناشئ عن النزاع في طرابلس وحولها وفي المناطق النائية في المناطق الجنوبية والوسطى من البلد. فقد أعلن داعش مسؤوليته في ٢ حزيران/يونيه عن هجوم بسيارة مفخخة في درنة أسفر عن إصابة ١١ شخصاً بجروح إلى جانب هجمات أخرى.

ومما يثير قلقاً أكبر هو ما يشير إلى أن ترسانة الأسلحة التي يرسلها الداعمون الأجانب لهذا الطرف أو ذاك تقع إما في أيدي المجموعات الإرهابية أو يتم بيعها لهم. وقد سعت بعض العناصر المتطرفة إلى اكتساب الشرعية من خلال الانضمام إلى هذه المعركة. وما هذا إلا وصفة لكارثة محدقة، لا تطال سلامة وأمن الليبيين أنفسهم فحسب، بل وتؤثر على جيران ليبيا وعلى السلام والأمن الدوليين. لقد آن الأوان لأن تتوقف الأطراف المتحاربة عن جميع الأعمال العدائية، وتعيد نشر قواتها، وتركز على التهديد المشترك قبل أن تصبح ليبيا ملاذاً آمناً للمنظمات الإرهابية أكثر مما هي عليه الآن. وفي حين أستطيع القول بأن تحذيراتنا قد كان لها صدى، فإنه يجب حث الأطراف المتنازعة على النأي بنفسها تماما عن أي عناصر متطرفة تستخدم العنف وأن تعمل جاهدة على الحيلولة دون انضمامها إلى النزاع.

وبينما اضطر الوضع الأمني البعثة إلى تخفيض تواجدها في ليبيا، إلا أنني اتخذت القرار أيضاً بألاّ تغادر البعثة البلد. فهذا يتيح للأمم المتحدة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة والتصدي للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، والبقاء على اتصال وثيق مع جميع المحاورين فيما يتعلق بوقف الأعمال القتالية واستئناف العملية السياسية. ومنذ بدء النزاع في طرابلس وما حولها، ودعماً للجهود المحلية، قدمت الأمم المتحدة مساعدات إنسانية لما يربو عن ٧٥ ألف شخص. ومع ذلك، يؤسفني القول بأنه، وحتى الآن، لم يتم استلام سوى ٣٠ في المائة من مبلغ ٢٠٢ مليون دولار المطلوب بموجب خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩.

ولن يكون بوسع المجتمع الإنساني الاستجابة للاحتياجات المتزايدة ومساعدة حوالي ١٠٠ ألف شخص من الفئات الأشد ضعفاً من المتضررين من النزاع ما لم يتم تلقي تمويل إضافي. لقد ألحقت الحرب أضرارا بالبنية التحتية الأساسية والمنشآت الحيوية التي توفر المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية للسكان. ومع بلوغ الطلب ذروته في ليبيا بفعل الصيف الحار، تفاقمت حالات العجز في إمدادات المياه والكهرباء بسبب القتال والهجمات التي تستهدف على نحو متعمد منشآت النهر الصناعي العظيم. وعلى الرغم من استمرار تدفق النفط الليبي، فإن المخاطر التي تحدق باستمرار إنتاجه لا تقل خطورة عن تلك التي تهدد إمدادات المياه والكهرباء.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة بعد أن أغلقت مجموعة مسلحة الصمامات في منطقة حمادة. وقد استخدمت البعثة مساعيها الحميدة لتيسير التوصل إلى حل سريع للنزاع؛ وتم رفع حالة القوة القاهرة بعد عدة أيام. وتواصل الشركة الوطنية للنفط الموازية في الشرق جهودها لبيع النفط في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وثمة خطر كبير يتمثل في استعمال النفط كسلاح في هذا النزاع، وهو ما سيجلب عواقب كارثية على الاقتصاد الليبي.

لقد أدى النزاع إلى الحد من قدرة السلطات الليبية على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ويقدم الشركاء الإنسانيون الدوليون والوطنيون الإغاثة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الاستجابة للفيضانات التي في مدينة غات في أوائل حزيران/يونيه. وقد كنت على رأس وفد أجرى زيارة إنسانية استثنائية إلى مدينة غات في ١٣ حزيران/يونيه، حيث قدمت وكالات الأمم المتحدة إمدادات طوارئ في مجالات الغذاء والماء والصرف الصحي من جملة احتياجات أخرى لازمة في المدينة.

لقد أصبح الوضع في الجنوب متدهورا مع تصاعد العنف الطائفي، لا سيما في مدينة مرزق. وتواجه المجتمعات المحلية في الجنوب نقصاً حادا في الوقود والكهرباء وانعدام الأوراق المصرفية، بالإضافة إلى تجدد الفراغ الأمني وتزايد الهجمات الإرهابية.

وقد عادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للعمل في الشرق مع إعادة فتح مكتب الأمم المتحدة ببنغازي. واضطلعت نائبتي للشؤون السياسية بزيارة عمل إلى الشرق دامت ثمانية أيام غطت خلالها ألف كيلومتر وزارت خمس مدن لتُظهر التزام البعثة بخدمة جميع الليبيين. ونعمل جاهدين على فتح مركز مماثل في سبها عاصمة الجنوب.

وفي سياق القتال الحالي، ارتكبت جميع الأطراف انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إذ تعرضت المناطق السكنية للقصف العشوائي والغارات الجوية الموجهة. ويساورني قلق خاص إزاء تكرار استهداف العاملين في القطاع الطبي والمرافق الصحية، حيث تعرضت ١٩ سيارة إسعاف وأربعة مرافق صحية للقصف قُتل على إثرها أطباء وعاملون في القطاع بينهم ٥ أشخاص قضوا أمس فيما أصيب آخرون. وينبغي ألا يسود الإفلات من العقاب، لا سيما إفلات من يعتدون على المستشفيات وسيارات الاسعاف. إن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني تقتضي فرض جزاءات على مرتكبي هذه الجرائم.

وقد ازدادت حالات الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية منذ بداية القتال على نحو غير مقبول. ففي ١٧ تموز/يوليو، اختطفت مجموعة مجهولة السيدة سهام سرقيوة العضو المنتخب في مجلس النواب عنوة من منزلها في بنغازي. وقد أثرتُ قضية السيدة سرقيوة مع السلطات في الشرق، بما في ذلك خلال لقائي أمس مع المشير حفتر. ويجب إطلاق سراح السيدة سرقيوة فوراً ومحاسبة المسؤولين عن اختطافها. وقد ازدادت عمليات الاختطاف بمعدلات مثيرة للقلق في طرابلس أيضاً، حيث اختطفت مجموعات مسلحة العديد من المسؤولين الحكوميين، من بينهم نائب مدير مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، لتصفية الحسابات والمطالبة بفدية.

وبعد مرور أربعة أشهر تقريباً على اندلا ع الحرب الثالثة منذ عام ٢٠١١، ينبغي للجميع أن يدركوا جيدا أنه من المرفوض تماماً السماح باستمرار مخاطر نزاع مفتوح منخفض الحدة أو زيادة تصعيد النزاع ليصير حرباً شاملة على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط. ولا يمكن إرجاء قرار وقف الحرب إلى أجل غير مسمى. ولذلك أقترح إجراءات فورية من ثلاث مراحل لإنهاء النزاع.

أولاً، أدعو إلى إعلان هدنة بمناسبة عيد الأضحى الذي سيصادف ١٠ آب/أغسطس أو نحو ذلك. ويجب أن تقترن هذه الهدنة بتدابير لبناء الثقة بين الطرفين تشمل تبادل الأسرى والإفراج عن المحتجزين تعسفاً أو المختطفين عنوة وتبادل رفات القتلى.

ثانياً بعد الهدنة، أطلب عقد اجتماع رفيع المستوى للبلدان المعنية من أجل ترسيخ وقف الأعمال العدائية والعمل سويّاً لفرض التطبيق الصارم لحظر الأسلحة لمنع تدفق المزيد من الأسلحة إلى ساحة الحرب في ليبيا وتعزيز التزام الأطراف الليبية الصارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثاً، يجب أن يتبع الاجتماع الدولي اجتماع ليبي يضم الشخصيات القيادية والمؤثرة من جميع أنحاء البلد للاتفاق على العناصر الرئيسية للمضي قدماً. لقد كنا على وشك التوصل إلى هذا التوافق في الآراء في فترة التحضير للملتقى الوطني في نيسان/أبريل. وقد حان الوقت ليضع الليبيون نهاية لهذا الموسم الطويل من الشك المتبادل والخوف والتشرذم. ويقتضي هذا العمل القائم على أركان ثلاثة وجود توافق في الآراء على مستوى المجلس وبين الدول الأعضاء التي تستخدم نفوذها في الميدان.

أما بالنسبة لليبيين، فهم بحاجة إلى الاصغاء للنزعات الخيِّرة في نفوسهم. إنهم يخوضون الآن حروباً نيابة عن الآخرين وهم بذلك يدمرون بلدهم. ويجب أن تشكل مقترحات إحياء المحادثات السياسية الأساس لإعادة توحيد المؤسسات الوطنية الليبية. وأرى أن تحقيق الحل الشامل للنزاع الليبي سيتطلب معالجة الدوافع الكامنة لما يعتبر في نهاية المطاف حرباً للسيطرة على الموارد – على الرغم من أنه ليس الدافع الوحيد. ولذلك ينبغي للحل أن يأخذ في الحسبان الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الذي تشتد الحاجة إليه، وكذا أسلوباً منصفاً لتوزيع الثروة الهائلة التي يزخر بها البلد.

لقد قطعنا شوطاً في إحياء عملية مراجعة الحسابات المالية لمصرف ليبيا المركزي وفرعه الموازي في الشرق وهو ما سيكون له دور حيوي في تعزيز توحيد المصرف وزيادة الشفافية بشأن كيفية إنفاق الأموال الوطنية. ووضعنا أيضاً مقترحات ملموسة للسماح لأكبر عدد من الليبيين بالاستفادة من الإيرادات النفطية ليُستبدَل النهب بالنزاهة والإنفاق القائم على المصلحة الخاصة بالعمل على تحقيق الرفاه للجميع. كما يقتضي المسعى بذل جهود حثيثة لمكافحة تهريب الأشخاص والوقود والأسلحة والمخدرات – وهي مصادر ثراء للمجموعات المسلحة والعناصر الإجرامية المرتبطة بها.

كما يجب اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد المتفشي والذي ينخر في جميع عناصر الدولة تقريباً. كما يجب أن يقترن الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح الشامل لقطاع الأمن، الأمر الذي من شأنه أن يسمح للسلطات الليبية بمكافحة الإرهاب وتأمين حدود البلد. إذ لم تعالج قضايا الأمن الهيكلي، أي تشرذم المجموعات المسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة بالإضافة إلى غياب جيش موحد ومحترف منذ سقوط النظام السابق. ولا يمكن للدولة الليبية أن تكون فعالة دون احتكارها لقوة السلاح بلا منازع. ويتطلب ذلك جمع الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة وممارسة رقابة مدنية واضحة على الهياكل الأمنية.

وقد تم إرساء جل الأسس لهذه الجهود خلال محادثات التوحيد العسكري برعاية الحكومة المصرية، بالإضافة إلى الخطوات التي دعمتها البعثة في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في أيلول/سبتمبر الماضي في طرابلس، لتعزيز عمل وزارة الداخلية وإصلاحها. ونحن بحاجة ماسة لإحياء ذلك الزخم.

وسيتطلب وقف الحرب إرادةً من الأطراف ودعماً من المجتمع الدولي. إذا وافق الطرفان على إسكات دوي السلاح، ويجب على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين أن يقفوا على استعداد لتقديم الدعم المادي والفني لتمكين الأطراف من التفاوض على اتفاق شامل لوقف الأعمال العدائية ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ ذلك ورصده.

ومنذ اندلاع النزاع، دعت الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية الأطراف الليبية إلى وقف القتال واستئناف المسار السياسي. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري العميق للجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. يستوقفني الأهالي في المدن الليبية ليوجهوا رسالة واضحة: يرى غالبية الليبيين أن الوقت قد حان ليلتحق مجلس الأمن بالركب ويدعو بحزم إلى إنهاء هذه الحرب التي لا داعي لها قبل أن تتحول إلى حرب أهلية شاملة ذات عواقب وخيمة محتملة على ليبيا وعلى جيرانها.

ومنذ سبعين عاما تقريباً، قررت الأمم المتحدة إقامة دولة ليبيا المستقلة. وتقع على عاتق هذه الهيئة مسؤولية خاصة للحيلولة دون تجزئة ليبيا إلى أجزاء ضعيفة وغير مستقرة وأن تظل ليبيا القوة الملتحمة التي اتحدت في عام ١٩٥١. ويمكننا معا بدعم المجلس أن نساعد الليبيين على طي هذا الصفحة القاتمة والمتسمة بالعنف ليمضوا قدماً نحو مستقبل أكثر أملاً وإشراقاً.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير شولتز.

السيد شولتز (المانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا ً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا ً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٢٩ تموز/يوليه، والتي عقدت اللجنة خلالها اثنتين من المشاورات غير الرسمية.

وفي مشاورات غير رسمية معقودة في ٣١ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطة من نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بشأن المسائل ذات الصلة بعمل اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة. وأعقب ذلك تبادل للآراء. وبعد ذلك، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن التقرير المؤقت للفريق، فضلا عن المعلومات التي جمعها الفريق منذ تقديم ذلك التقرير إلى اللجنة في ٢ أيار/مايو. وناقش أعضاء اللجنة أيضاً التوصيات الواردة في التقرير المؤقت. ومن بين التوصيات الست الموجهة إلى اللجنة، وافقت فيما بعد على اتخاذ إجراءات بشأن أربع. وتهدف ثلاثة من إجراءات المتابعة

الأربع المتفق عليها إلى زيادة فعالية تنفيذ الجزاءات، في حين تركز أحدها تحديدا على زيادة فعالية تنفيذ التدابير الرامية إلى منع الصادرات غير المشروعة للنفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، من ليبيا.

ولن ألخص نتائج التوصيات التي توصل إليها الفريق، نظرا لأن التقرير المؤقت قُدم إلى مجلس الأمن في ١٢ حزيران/يونيه. وكإجراء من إجراءات المتابعة المتفق عليها أرسلت اللجنة في ١٧ تموز/يوليه، مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تذكرها فيها بالتزامها بتنفيذ جميع تدابير نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن بشأن ليبيا.

ومنذ تقديم الفريق لتقريره المؤقت، قدم فريق الخبراء إلى اللجنة أيضا معلومات مستكملة عن التحقيقات التي أجراها بشأن الانتهاكات المبلغ عنها والمتعلقة بحظر توريد الأسلحة، وتضمنت آخرها دراسة حالة إفرادية أولية بشأن الغارة الجوية على تاجوراء يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه. ولفتت إحدى رسائل الفريق انتباه اللجنة إلى إمكانية عدم الامتثال مستقبلا للتدابير الرامية إلى منع صادرات النفط غير المشروعة.

وفي ٢١ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية مشتركة مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان لمناقشة انتشار الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا وجنوب السودان، ولاتخاذ نهج مشترك لمعالجة المسألة. وكان هذا هو الإجتماع الثاني من هذا القبيل، وقد عقد الإجتماع الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وشاركت في المناقشة أيضا أفرقة الخبراء الثلاث المعنية.

وما برحت اللجنة تعالج الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على توجيهات – ويتعلق أحدها بنطاق حظر توريد الأسلحة، الذي لا يزال قيد النظر، والآخر عن تطبيق تدابير تجميد الأصول بالنسبة لكيان معين.

وفيما يتعلق بحظر السفر، تنظر اللجنة في طلب للإعفاء من حظر السفر عملا بالفقرة ١٦ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) للسيدة عائشة القذافي. وعلاوة على ذلك، قررت اللجنة أن استمرار وجود السيد قذاف الدم في مصر بعد ٢٣ أيار/مايو، مع عدم وجود موافقة من جانب اللجنة على تمديد الإعفاء، يعد حالة عدم امتثال لتدبير حظر السفر. وقبل ذلك، كانت ليبيا، بوصفها بلد الجنسية، تسعى إلى طلب مثل هذا التمديد من اللجنة. وتود اللجنة أن توضح أنه فيما يتعلق بالأفراد الذين يخضعون أيضا لتجميد الأصول، ويسعون إلى السفر، نص المجلس على إعفاءات في الفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ووضعت اللجنة بالتفصيل في مبادئها التوجيهية، ما يقابل ذلك من إجراءات الإعفاء.

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، أود أن أشير إلى أنه، في ٣ تموز/يوليه، قامت اللجنة بالنظر في المقترحات المقدمة من إحدى الدول الأعضاء، من أجل تحديد ثلاثة أفراد مشتركين في شبكة إجرامية تستغل النفط الخام والموارد الطبيعية الأخرى في ليبيا بشكل غير مشروع.

وأخيرا، لقد أشرت في تقريري السابق إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8530)، إلى اعتقال واحتجاز عضو في فريق الخبراء هو السيد منصف قرطاس في تونس، في ٢٦ آذار/مارس. ويسرني أن أشير إلى أن الأمانة العامة أبلغت اللجنة بواسطة تحديث للمعلومات في ٢٢ أيار/مايو أن محكمة استئناف تونسية قررت الإفراج عن السيد قرطاس من الاحتجاز. وتواصل اللجنة متابعة القضية، التي لم ينته النظر فيها بعد من الناحية القانونية، وتتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة إضافية من الأمانة العامة في الوقت المناسب بشأن حالة الإجراءات القانونية في تونس تجاه السيد قرطاس، وتشير إلى الفقرة ١٦ من القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨)، التي ”تحث جميع الدول... على التعاون التام مع

اللجنة ومع الفريق”، فضلا عن اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٦.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير شولتز على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة): أود مرة أخرى أن أشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية وعلى التصميم المتواصل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للمساعدة على تهدئة الوضع في ليبيا وتيسير العودة إلى العملية التي تقودها الأمم المتحدة.

في صباح هذا اليوم استمعنا إلى تحليل خطير ومثير للجزع بشأن الانزلاق نحو العنف والفوضى وخطر تفكك البلد، على نحو ما أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام. وأعتقد أننا جميعا ندرك أن الأسابيع المقبلة ستكون بالغة الأهمية بالنسبة لليبيا. ومن جانبنا، فإننا نقف بثبات لدعم قيادة الأمم المتحدة وجهود السيد غسان سلامة، الرامية إلى تحقيق الانتقال من العنف إلى عملية سياسية متجددة.

وسأتوخى الإيجاز في ملاحظاتي لأن لدينا مشاورات عقب هذه الجلسة. أردت فقط أن أسترعي الانتباه إلى بضعة مجالات قبل الوصول إلى ما قاله الممثل الخاص بشأن عقد هدنة.

ندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التقيد الكامل بالتزاماتها بالمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، ومنع شحنات الأسلحة المزعزعة للاستقرار، والحفاظ على موارد ليبيا النفطية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكما قيل، من الواضح أن الأطراف لا تزال تتلقى الدعم الخارجي وشحنات الأسلحة، مما يؤجج النزاع. ومرة أخرى تدعو المملكة المتحدة جميع الدول الأعضاء إلى احترام القانون الدولي، وأن يأخذ مجلس الأمن التقارير المتعلقة بحدوث انتهاكات على محمل الجد. وأشكر السفير الألماني على تقريره بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا؛

إن التكلفة البشرية لا تزال مصدر قلق بالغ. ولن أكرر ما قاله الممثل الخاص للأمين العام، ولكني أعتقد أننا بحاجة حقا إلى إيجاد سبيل لحماية المهاجرين واللاجئين الذين يسافرون على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. كما أننا بحاجة إلى إيجاد سبيل لحماية الأشخاص الموجودين في مراكز الاحتجاز في ليبيا نفسها. لقد ناقشنا أمام المجلس الهجوم على مركز الاحتجاز في تاجوراء يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه.

وأود أن أكرر ما قاله الممثل الخاص للأمين العام بشأن الأطراف التي تنأى بنفسها عن العناصر المتطرفة العنيفة وبشأن خطاب الكراهية والإهانات المؤجج للعنف.

وأنتقل إلى اقتراحه ذي الثلاثة أجزاء بعقد هدنة بمناسبة عيد الأضحى الهدنة، مصحوبة بتدابير لبناء الثقة، وعقد اجتماع رفيع المستوى للبلدان المعنية، يعقبه اجتماع داخلي ليبي. ومن الواضح أن تلك العناصر هامة جدا وتأتي في وقت حرج للغاية. وأعتقد أن المجلس سيرغب في مناقشتها بشيء من التفصيل، وسيتحرى أفضل السبل التي يمكنه بها أن يعزز جهود الأمم المتحدة. ولذا سأتوقف عند هذه النقطة، بيد أني أتطلع إلى تناول هذه النقاط الهامة أثناء المشاورات.

السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): ستكون ملاحظاتي موجزة، حيث نتطلع إلى مناقشة هذه المسائل في المشاورات. ولكني أود أن أشكر الممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن اليوم، وعلى المسائل الخطيرة والملحة التي أثارها. وما زلنا نؤيد قيادته في الوقت الذي يعمل فيه على تهيئة الظروف لاستئناف العملية السياسية للأمم المتحدة.

وكما أكد، فإن استمرار القتال في طرابلس الذي دخل شهره الرابع الآن يتيح ق الفرص للإرهابيين لإعادة تجميع صفوفهم، مما يهدد استقرار إنتاج النفط ويزيد ج الحالة الإنسانية المتدهورة سوءا. وقد دعونا إلى وقف إطلاق النار وحثثنا على العودة الفورية إلى عملية سياسية بوساطة الأمم المتحدة. وندعو جميع الأطراف إلى العمل بصورة بناءة مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل إيجاد حل سياسي طال انتظاره للنزاع. وكما قلنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، لن يتحقق السلام والاستقرار الدائمان في ليبيا إلا عن طريق حل سياسي.

وختاما، نود أن نعرب عن شكرنا مرة أخرى للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، ونائبة الممثل الخاص وليامز التي تنضم إلينا اليوم في نيويورك، وكل البعثة والفريق القطري في الميدان على عملهم..

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على إحاطته ونائب الممثل الدائم لألمانيا على إحاطته بشأن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المتعلق بليبيا.

اسمحوا لي أولا أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اللذين يعملان دون كلل من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع الليبي. وعلى وجه الخصوص، أود أن أكرر دعوة الممثل الخاص إلى إعلان هدنة إنسانية بالتزامن مع عيد الأضحى وإلى استئناف الحوار السياسي.

أولا، أود أن أشير إلى جمود الوضع في الميدان وخطر التصعيد، الأمر الذي يذكرنا بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وغير مشروط. فآخر التطورات تثير القلق. ومع دخول القتال شهره الخامس، فإنه يزداد كثافة، ويشكل في الوقت الراهن تهديدا بحدوث تصعيد كبير. وكما ذكر الرئيس ماكرون فإن الوضع في ليبيا يُعدّ أولوية إنسانية.

ومنذ بداية نيسان/أبريل، حصد القتال أرواح أكثر من ١ ٠٠٠ شخص وشرّد أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص. إن تفجير مركز احتجاز المهاجرين في تاجوراء يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه الذي أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا وإصابة ١٣٠ شخصا، ودانه المجلس بالإجماع، قد بيّن مجددا الضعف الشديد للمهاجرين واللاجئين على وجه الخصوص. وفي ظل هذه الظروف، فإن من الملح أن تنهي السلطات الليبية احتجازهم بشكل منهجي وأن تمتثل للقانون الدولي الإنساني. ومن الضروري ألا تستخدم الهياكل الأساسية المدنية للأغراض العسكرية، وألا يتم استخدام المدنيين بمن فيهم المهاجرون دروعا بشرية في انتهاك لمبدأ التمييز. ويعرض كل ذلك للخطر الجهود السياسية والدبلوماسية التي يقودها غسان سلامة، ويقوض إمكانية الخروج من الأزمة السياسية.

والوحيدون الذين يستفيدون من القتال المستمر هم الجماعات الإرهابية والإجرامية كما يتضح من وجود العناصر المتطرفة في العديد من مناطق القتال، بما في ذلك أفراد مُدرجة أسماؤهم في قوائم المجلس. وتمثل الهجمات التي وقعت مؤخرا في جنوب البلد ووسطه وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنها، دليلا آخر على تلك الظاهرة. ومن الضروري أن تقوم الجهات الفاعلة الليبية بما لا يدع مجالا للشك بالنأي بنفسها عن الجماعات الإرهابية، سواء في بياناتها العامة أو من خلال الإجراءات التي تتخذها ميدانيا. ومن المهم بنفس القدر الشروع في بذل جهود جادة تحت رعاية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية والمالية والنقدية في ليبيا.

وأخيرا، فإن انتهاكات حظر توريد الأسلحة لجميع الأطراف تؤجج التصاعد الجاري ويجب أن تُوقَف. وللحيلولة دون حدوث مزيد من تدهور الحالة، يجب على الطرفين الاستجابة لنداء

الممثل الخاص سلامة وقبول إعلان هدنة إنسانية، بدون أية شروط مسبقة أو حدود زمنية، تتزامن مع عطلة عيد الأضحى في ١٠ آب/أغسطس. وقد تمهد هذه الهدنة الطريق نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار مقترنا بضمانات موثوقة ورقابة دولية.

وفي ذلك السياق فإن من الملح اتخاذ إجراءات تشجع على استئناف الحوار السياسي والعمل فورا على اتخاذ تدابير بناء الثقة. ويجب على الأطراف أن تتفق على معايير لإنهاء الأزمة. فقد اتفقت في أبوظبي في شهر شباط/فبراير الماضي على مبادئ التوحيد المؤسسي الذي يؤدي بالضرورة إلى تشكيل حكومة انتقالية تفضي إلى إجراء انتخابات. ولا تزال معايير أبو ظبي سارية. ويجب أن توازيها إصلاحات اقتصادية ومالية فضلا عن التنفيذ السريع، على سبيل الأولوية، للإدارة الشفافة لمصرف ليبيا المركزي وإصلاح إدارة عائدات النفط وتوطيد المؤسسات المالية لصالح جميع الليبيين. وتدعو فرنسا الأطراف الليبية إلى استئناف المناقشات على هذا الأساس، برعاية الممثل الخاص.

وفي الختام، أود أن أذكّر بالدور المحوري الذي يؤديه الأمين العام وممثله الخاص في التوصل إلى تسوية للنزاع بدعم من مجلس الأمن. وليس ثمة حل عسكري للأزمة الليبية. ولا يزال تنفيذ وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية هما السبيل الوحيد للمضي قدما. ويتشاطر ذلك التقييم أعضاءُ المجلس، ويجب علينا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذين الهدفين. ولهذا السبب نؤيد إعراب المجلس عن دعمه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص لتحقيق توصل الأطراف إلى وقف دائم لإطلاق النار، والامتثال التام للحظر المفروض على الأسلحة وإعادة إطلاق العملية السياسية.

السيدة فان فليربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، على إحاطته. وأثني على العمل الذي قام به، وعمل جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الذين يعملون في بيئة صعبة للغاية. كما أشكر السفير شولتز على إحاطته.

وكما أكد الممثل الخاص للتو، فإن الحالة في طرابلس لا تزال مصدر قلق كبير. فالمدنيون الليبيون والمهاجرون، وبوجه أعم أضعف الأشخاص هم الذين يعانون يوميا نتيجة للقتال. وتتطلب منا المأساةُ المستمرة للمهاجرين قبالة الساحل الليبي مواجهةَ ذلك التحدي. وقد حان الوقت لأن تغدو حماية المدنيين أحد الشواغل الحقيقية للأطراف المتحاربة وتدعو بلجيكا على وجه الخصوص الأطراف إلى الامتناع عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة التي تتعلق بالأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

وتشيد بلجيكا أيضا بشجاعة الموظفين الطبيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يدفعون ثمنا باهظا لالتزامهم. إن الهجمات على المرافق الطبية، من قبيل تلك التي وردت تقارير عن وقوعها جنوب طرابلس يوم أمس، لا تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي فحسب، لكن أيضا للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وفي ذلك الصدد، تكرر بلجيكا مرة أخرى تأكيد وجوب مساءلة المتهمين بارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وبصورة أعم، إولئك الذين يشكلون تهديدا لتحقيق السلام في ليبيا. إذ إن جميع القادة العسكريين والمدنيين من ذوي السيطرة والسلطة والقيادة الفعلية على مرؤوسيهم قد يعتبرون مسؤولين جنائيا عن الجرائم التي ارتكبها مرؤوسوهم وقد يلاحقون قضائيا أمام المحاكم الوطنية أو المحكمة الجنائية الدولية.

لقد استغلت الجماعاتُ الإرهابية الفراغَ الأمني الناشيء، ولا سيما في الجزء الجنوبي من ليبيا. ولن يفضي الخيار العسكري إلا إلى المزيد من الفوضى وزعزعة الاستقرار بصروة دائمة في البلد. فهو يهدد بالتقويض التام للتقدم السياسي المحرز على مدى العامين الماضيين. وتدعو بلجيكا الأطراف إلى العودة إلى

طاولة المفاوضات دون قيد أو شرط. وأحثهما على المشاركة بحسن نية وبصورة بناءة في المقترحات والأفكار التي طرحها الممثل الخاص. وتظل الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار مهمة أكثر من أي وقت مضى، والشائعاتُ عن هجوم جديد حول طرابلس تثير الجزع. وفي هذا الصدد، تشدد بلجيكا على أهمية المشاركة المجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل من أجل تحقيق حل دائم وشامل للجميع.

وأخيرا، تدعو بلجيكا الجميع إلى الامتثال الصارم للحظر على توريد الأسلحة الذي اعتمده المجلس. إذ تؤدي انتهاكات الحظر إلى إطالة أمد النزاع ومعاناة الشعب الليبي. وبناء عليه، من المهم التشديد على العمل الأساسي الذي يؤديه فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، الذي يحث بموجبه المجلس جميع الدول على التعاون الكامل معه.

وتواصل الجهات الفاعلة الرئيسية الليبية اختيار الحل العسكري. فالخطاب الحربي ما زال مستمر في حين يتواصل القتال وانتهاكات حظر توريد الأسلحة وانتهاك القانون الدولي الإنساني، ولا يؤخذ على محمل الجد استخدام الجانبين للعناصر الإرهابية والمجرمة المدرجة أسماؤهم في قوائم مجلس الأمن. يبدو وكأن ما من أحد يهمه حقاً إرساء وقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار السياسي. ويعزى ذلك جزئيا أيضاً إلى التزام المجلس الصمتَ لفترة طويلة جدا. وعليه، فإنني آمل أن نتمكن قريبا من الإعراب عن رأينا باتخاذ قرار يضمن ألاّ يشك أحد في إرادة مجلس الأمن وعزمه في ليبيا.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نودّ أن نشكر السيد سلامة وفريقه ونشجعهم. كما نشكر السفير شولتز على إحاطته الإعلامية.

إن الجمهورية الدومينيكية تطالب بوقف إطلاق النار فوراً وبالعودة إلى الحوار السياسي. وبالنسبة لنا، من الضروري أن تتوقف أعمال العنف والاعتداءات ضد المدنيين. إذ لقي خلال الأشهر الأربعة الماضية أكثر من ١ ١٠٠ شخص حتفهم. وعلى المجلس أن يصغي عندما نقول إن على هذا الأمر أن يتوقف. لقد طفح الكيل.

إننا نشعر بالجزع إزاء الهجمات الطائشة والعشوائية التي تشن على المستشفيات، والمطارات، والمناطق السكنية، ومركبات الإغاثة ومراكز المهاجرين. فقد راح ضحية الهجوم الجبان على مستشفى قبل يومين طبيبان وأصيب موظفو الإغاثة ومدنيون بجروح خطيرة. وندعو القوات المعتدية إلى الالتزام بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وبالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع، من دون تمييز. ونطالب باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

إن محنة المهاجرين واللاجئين مثبّطة للهمم بنفس القدر. فحادث غرق السفينة المؤسف الذي وقع مؤخرا في البحر الأبيض المتوسط وأودى بحياة عشرات الأشخاص، وآخر أعمال القصف التي ضربت مركز احتجاز تاجوراء، إنما تبرز ضعف تلك الفئات وضرورة تقديم استجابات كريمة لها. ونرحب بخطة التضامن الواعدة التي قدمتها فرنسا وألمانيا في أوروبا لنقل المهاجرين واللاجئين المحتجزين تعسفاً. ويحدونا الأمل في أن يلتزم عدد أكبر من البلدان الأوروبية بالقضية، ولا سيما تلك القريبة من الأزمة. كما نأمل أن تُغلَق جميع المراكز في ليبيا حيث ما زال يعيش آلاف المهاجرين إغلاقاً نهائياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحث السلطات الليبية على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعية العامة، السيدة بنسودة، بغية محاكمة أولئك الضالعين في الجرائم الفظيعة التي ارتكبت ضد الشعب الليبي في الماضي القريب.

إن الانتهاك الصارخ لأحكام حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن مسألة لن نسمح بإغفالها. إذ إنها تواصل تأجيج التوتر وتطيل أمد النزاع. وعلى الرغم من محدودية الموارد المتاحة للأطراف قبل بضعة أشهر فقط، شهدنا مؤخرا زيادة كبيرة في قدراتها، ولا سيما تلك التي تسمح لها بشن غارات

جوية. فالتدخل السافر لأطراف ثالثة في ليبيا حقيقة صارخة. واستخدام أسلحة فتاكة وتزداد تطوراً أمر يحظى بتشجيع جريء. إذ تعرض الطائرات بلا طيار التابعة للمدفعية، والقذائف الدقيقة التوجيه، والأسلحة المحمولة المضادة للهجمات، وناقلات الأفراد المصفحة، والدبابات الحربية، وطائرات الهليكوبتر وقاذفات الصواريخ في وسائط الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي. ومن الواضح أن النهاية الوحيدة لأولئك المصممين على اتباع السبيل المنحرف الذي مآله الدمار والموت، هي أنهم سيظهرون مدى سخافتهم، وبعد ذلك سيحاكمون على جرائم الحرب.

وأخيرا، قد خلف الماضي جراحا تحدد الطريقة التي يُكّون بها المجلس آراءه ويتخذ بها نُهجه إزاء الحالة في ليبيا. ومع ذلك، يبدو أن الوقت قد حان لنا لإعادة النظر في بعض أحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، من أجل حماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين، والحد من قدرات الأطراف على شن الحرب وإعادتها إلى طاولة المفاوضات، والحفاظ على وحدة ليبيا وكفالة المصالحة الحقيقية.

وأود أن أختتم بياني مُذكراً الشعب الليبي بكلمات السيد سلامة إذ قال:

(تكلم بالإنكليزية)

إن الليبيين يخوضون الآن حروباً نيابة عن الآخرين.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة في ليبيا.

وأود أيضا أن أشكر السفير يورغن شولتز على إحاطته الإعلامية المتعلقة بالأعمال الجارية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وقد أحزنتنا بالغ الحزن الأخبار المأساوية عن غرق سفينة قبالة سواحل ليبيا في الأسبوع الماضي، حيث من المرجح أن ١٥٠ شخصا قد لقي حتفه. وإلى جانب الهجوم الذي شُنّ على مركز احتجاز تاجوراء يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه، وأسفر عن مقتل ٥٣ شخصاً بين لاجئ ومهاجر، كشفت هاتين الحادثتين مرة أخرى عن مواطن ضعف نظام إدارة الهجرة غير المشروعة في ليبيا. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم السلطات الليبية في إيجاد حلول من أجل استحداث بدائل آمنة وكريمة للاحتجاز، في امتثال تام للمعايير الإنسانية الدولية واحترام حقوق الإنسان.

ولا يزال تقديم الخدمات الإنسانية إلى المحتاجين إليها في ليبيا تحديا كبيرا في ظل الحالة السياسية والأمنية المعقدة الراهنة. فالقيود الأمنية المفروضة ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها على يد أطراف النزاع تعدّ من التحديات الرئيسية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع أطراف النزاع إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومن دون عوائق إلى المحتاجين إليها في ليبيا، بما في ذلك إلى السجون ومراكز الاحتجاز، من أجل تقديم الخدمات الأساسية. إن الهجمات على المدارس والمستشفيات لها تأثير كبير على الأطفال، إذ تضيع الفرص المتاحة لهم لمواصلة تعليمهم، فضلاً عن إمكانية انتفاعهم بالرعاية الصحية المنقذة للحياة. ولذلك، فإننا نحث جميع أطراف النزاع إلى حماية المدارس والمستشفيات من الهجمات أثناء الأعمال العدائية، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار انتهاك الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة التنفيذ الصارم للحظر.

وفي الختام، أود أن أؤكد موقف بولندا الذي مفاده أن النزاع في ليبيا ينبغي حله بالوسائل السلمية. وأود أيضا أن أعرب عن دعمنا الكامل لجميع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص، غسان سلامة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في ظل ظروف

صعبة، بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الراهنة. كما نتطلع إلى مناقشتنا خلال المشاورات المتعلقة باقتراح السيد سلامة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، جزيل الشكر على إحاطته الإعلامية المفصلة والمثيرة للقلق عن الحالة العسكرية والسياسية في ليبيا.

ونشكر السفير شولتز على المعلومات المستكملة المتعلقة بأعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ونقدر العمل الذي يضطلع به وفد ألمانيا بصفته رئيس تلك اللجنة.

لقد كشفت إحاطة السيد سلامة بوضوح أن الحالة العسكرية والسياسية لا تنفك تتدهور. إن عدد القتلى والجرحى والأشخاص المشردين داخليا آخذ في الارتفاع. والهياكل الأساسية الحضرية تنهار. والإرهابيون يظهرون مجددا، ناهيك عن تفاقم مشكلة الهجرة. وتُوضع خطوط تقسيم جديدة وثمة خطر من أن يتفكك البلد قاطبة.

ولنقل بصراحة أن ما يحدث هو تدمير الدولة الليبية نتيجة للأحداث المعروفة جيدا التي وقعت في عام ٢٠١١. وليبيا ينبغي أن تكون تذكيرا بأن استمرار التجارب الجيوسياسية أمر غير مقبول. ومنذ بداية النزاع، دعونا إلى تركيز الجهود الإقليمية والدولية على توحيد ليبيا، بما في ذلك بهدف تعزيز مكافحة الإرهاب.

واليوم، فإن الحالة في هذا المجال قد استفحلت بشكل كبير. فقد بدأت عملية نقل الجهاديين من العراق وسورية، ويمكن أن تحول ليبيا إلى واحدة من القواعد الرئيسية للإرهاب في شمال أفريقيا. إن روسيا ليس لديها ولن يكون لها أبدا أهداف خفية فيما يتعلق بالنزاع الليبي. ونؤيد ونقدر اتصالاتنا مع جميع الأطراف، مُبينين لها موقفنا المؤيد للتسوية السياسية. وشددنا لجميع محاورينا الليبيين على أنه ما من جهة عدا الأمم المتحدة والممثل الخاص يمكن أن تؤدي دورا محوريا في هذه العملية.

ونقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والعمل الشجاع والمتفاني الذي يقوم به الممثل الخاص، السيد سلامة. ونؤيد برنامجه لحل الأزمة، لا سيما لأنه يشمل عنصرا رئيسيا نؤيده منذ سنوات، وهو توطيد مواقف الأطراف الفاعلة الخارجية على نحو الاستعجال.

والإحاطة التي قدمها الممثل الخاص اليوم، فضلا عن البيان الذي أدلي به في مشاورات المجلس مؤخرا المفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، يؤكدان أن المهاجرين في حالة أقل ما يمكن أن يقال عنها هو أنها فظيعة. لقد قلنا مرات عديدة أنه من أجل حل مشكلة الهجرة، يجب علينا ألا نحارب المهاجرين أنفسهم، بل عدم ادخار أي جهد في سبيل إعادة تأهيل المناطق التي تواجه المشاكل وتحقيق الانتعاش فيها. فعندئذ سيكون بمقدور الناس العودة إلى ديارهم.

ولا بد من اتباع نهج شامل لحل مسألة الانتشار غير المشروع للأسلحة في ليبيا، يراعي أن الحالة الراهنة في هذه المنطقة سببها انتهاك صارخ للأحكام ذات الصلة من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). وندعو جميع الأطراف إلى التخلي عن أي أهداف انفرادية من أجل العمل معا تحت رعاية الأمم المتحدة لبدء مفاوضات سياسية من شأنها توحيد البلد وتمكين الليبيين من تطوير دولتهم وإدارة ثروة بلدهم بصورة مستقلة.

ومرة أخرى، فإننا ننظر بعين الرضا لبرنامج السيد سلامة للتغلب على الأزمة. وندرك أنه لا يمكن تنفيذه إلا إذا تقيدت الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية كافة بنفس القواعد.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفدي بلدي السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام

ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على إحاطته التي وافانا فيها المجلس بمعلومات نيرة عن التحديات الأمنية والإنسانية والسياسية التي يواجهها البلد. كما نشكر السفير يورغن شولتز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على عرضه لتقريرها الدوري الخامس والثلاثين.

في ٢١ أيار/مايو، وجه الممثل الخاص للأمين العام انتباه المجلس إلى الآثار المترتبة عن الاشتباكات بين قوات اللواء خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق الوطني، بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج (انظر S/PV.8530). وبعد مضي أكثر من شهرين على بدء الأعمال القتالية من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس، تواجه الأزمة الليبية أكثر من أي وقت مضى حالة مأزق ولا يبدو أنها تنطوي على أي آفاق للتوصل إلى تسوية في الأجل القصير.

وعلى غرار الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، فإن كوت ديفوار تعرب دوما عن قلقها البالغ إزاء ما للقتال من عواقب على الجبهتين الأمنية والإنسانية، فضلا عن العملية السياسية لحل الأزمة في ليبيا. والواقع أن التصعيد العسكري الذي يتمحور حول طرابلس أسفر عن أكثر من ١٠٠٠ قتيل و ٥٠٠٠ جريح، بمن في ذلك حوالي ٤٠٠ من المدنيين.

ويدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى الاحتجاج بشدة على محنة المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، ضحايا جميع أنواع التجاوزات والانتهاكات لحقوقهم في مراكز الاحتجاز. وقد قتل ٥٣ منهم في القصف الذي تعرض له يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه مركز الاحتجاز في تاجورا. وتؤكد كوت ديفوار مجددا إدانتها الشديدة لذلك الهجوم وتدعو إلى إجراء تحقيق مستقل وذي مصداقية من أجل تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى المحاكم المختصة، وفقا للقانون الدولي. كما أن بلدي يأمل بإخلاص أن يُعامل بكرامة المهاجرون الذين أنقذوا في ساحل ليبيا وأن يُعادوا إلى بلدانهم الأصلية بموافقتهم وبالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفقا للمعايير الدولية.

إن عمليات إيصال الأسلحة إلى أطراف النزاع في انتهاك لحظر توريد الأسلحة لا تزال مصدر قلق بالغ لبلدي، لا سيما أنها تؤجج نزاعا يحول استمراره دون التوصل إلى وقف لإطلاق النار والاستئناف الفوري للحوار فيما بين الليبيين. وفي هذا الصدد، تدعو كوت ديفوار إلى التنفيذ الفعال للقرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، الذي اتخذ بالإجماع في ١٠ حزيران/يونيه، والذي ينص على التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة في أعالي البحار قبالة ساحل ليبيا. وندعو أيضا إلى تسوية سياسية سريعة للأزمة الراهنة من أجل تمكين الدولة من بسط سلطتها على جميع أنحاء الإقليم الوطني بغية الحيلولة دون إيجاد ملاذات خطيرة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في بعض أنحاء البلد.

وإذ تذكر كوت ديفوار بالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنها تشجع السيد غسان سلامة على مواصلة التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والإطار الاستراتيجي لحل النزاع الذي وُقع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، يشير وفد بلدي إلى البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقب اجتماعه المعقود في ٥ تموز/يوليه، الذي يشدد على الدور المركزي الذي تؤديه هذه المنظمة القارية واستعدادها للعمل بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة بغية إيجاد حلول دائمة للأزمة في ليبيا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا فيما يتعلق بالتدخل الخارجي المستمر الذي يقوض الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء الحوار المثمر، وهما شرطان لاستعادة السلام والاستقرار.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها للممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، وكذلك لجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على التزامهم بإيجاد الحلول للتحديات المتعددة التي تواجهها ليبيا. ولا يزال بلدي على

اقتناع بأن التحديات التي تقف في طريق السلام والاستقرار في ليبيا، مهما كانت معقدة، يمكن التغلب عليها عن طريق تولي زمام العملية السياسية بفعالية على الصعيد الوطني بغية إنهاء الأزمة ومن خلال الدعم القوي من المجتمع الدولي.

السيد العتيبي (الكويت): سأكون مختصرا نظرا لجلسة المشاورات المقررة التي سنعقدها به هذه الجلسة.

في البداية نشكر السيد غسان سلامة على إحاطته، وكذلك الشكر موصول لسعادة السفير يورغن شولتز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، على إحاطته.

استعرض السيد غسان سلامة وبالتفصيل المعاناة الإنسانية الناجمة عن المواجهات المسلحة غير المسبوقة حول العاصمة الليبية طرابلس وحجم الدمار الذي لحق بالعديد من المنشآت المدنية الحيوية. وهذا حقيقة دلالة واضحة على عبثية هذه الحرب، كما أشار إليها السيد غسان سلامة، مما يستوجب منا أهمية التذكير باحترام حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا تماشيا مع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن هذه الحرب تستعر للأسف الشديد بين أبناء الوطن الواحد الذين تجمع بينهم أخوة الدم والتراب والدين، وبصورة قد تقود إلى حدوث تصدعات مزمنة في الداخل الليبي نتيجة الدماء التي سفكت والمواثيق التي انتهكت. إضافة إلى أمر لا يقل خطورة عما سبق ألا وهو انتشار خطاب الكراهية والتحريض في وسائل التواصل الاجتماعي وهذا الخطر الذي تزدهر عوامله الهدامة في بيئة الحروب والفتن.

فكم من كلمة حرفت وصورة جرة تأويلها وعمدت إلى هدم أركان الثقة بين الأمة الواحدة وعطلت كل مسعى حميد لاحتواء الخلافات لتأتي متسقة مع وقع المثل القائل ”رب كلمة قالت لصاحبها دعني“.

وفي هذا الصدد نرحب بقيام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بإنشاء آلية لرصد خطاب الكراهية عبر شبكة الانترنت وذلك كجزء من مهامها الكبيرة والواسعة والتي تعمل في ظروف أمنية بالغة الصعوبة والدقة.

إن ما ذكره السيد غسان سلامة عن أوجه المعاناة الإنسانية اليومية التي يواجهها الشعب الليبي الشقيق من تزايد حدة المواجهات المسلحة الأخيرة قد توسعت لتطال الفئات الأكثر ضعفا والمتمثلة في المهاجرين غير النظاميين والمتواجدين في مراكز الاحتجاز. حيث لا تزال حادثة الهجوم المسلح الذي استهدف مركز الإيواء في تاجوراء حاضرة وبقوة والتي أدانها مجلس الأمن في بيانه الصحفي المعتمد بتاريخ ٥ تموز/يوليه الجاري ونناشد جميع الأطراف الليبية توفير الضمانات المطلوبة للوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى محتاجيها بدون أي إعاقة أو عرقلة.

وأجدد موقفنا بأنه لا حل عسكري لهذه الأزمة. ومن هنا ندعو ونناشد الأطراف الليبية المتقاتلة وفي ظل هذه الأيام المقدسة ومع اقتراب عيد الأضحى المبارك ضرورة ضبط النفس واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية وأهمية تغليب الحلول السلمية القائمة على الحوار ونبذ العنف والعمل على التعاطي وبشكل بناء وملموس مع الدعوات والجهود الداخلية والخارجية التي تقودها بعثة الأمم المتحدة، ونحن هنا نؤيد ما تفضل به السيد غسان سلامة والأفكار التي طرحها قبل قليل في بيانه.

ولا بد لنا من الإشارة إلى التنامي الملحوظ للبؤر الإرهابية والمتمثلة في زيادة وتيرة العمليات التخريبية النشطة لتنظيم داعش الإرهابي والذي استغل الأوضاع الأمنية الحالية في توجيهه لضربات إرهابية في عدد من المناطق الليبية والمنشآت المدنية. إن تلك العمليات الإرهابية تستوجب من مجلس الأمن إدانتها وتقديم الدعم اللازم للسلطات الليبية المختصة لمواجهة هذا التحدي المهدد للأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

في الختام نجدد دعمنا للجهود التي يبذلها السيد غسان سلامة لتيسير عملية سياسية ليبية شاملة وفق خطة الأمم المتحدة مقدرين دوره الدؤوب والفعال، ونحث جميع الأطراف الليبية على أهمية التحلي بروح العمل القائم على الرغبة في التسوية السياسية السلمية والانخراط بشكل جدي وبناء في الشروط الفنية والتشريعية والسياسية والأمنية اللازمة ووفق التفاهمات التي تم التوافق عليها في باريس وباليرمو وأبوظبي لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية شفافة وشاملة وسلمية لبناء ليبيا موحدة ومستقرة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): ينضم وفدنا إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيد غسان سلامة على إحاطته الشاملة ونعبر له عن دعمنا الكامل والثابت لعمله وخاصة خلال هذا الوقت العصيب للغاية الذي تشهده الحالة في ليبيا. كما نشكر السفير شولتز بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا على إحاطته.

واسمحوا لي أن أعرب عن تضامن غينيا الاستوائية مع الشعب الليبي. إننا نشعر بالقلق إزاء الوضع في بلدنا الشقيق ونكرر الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية أوبيانغ نغويما مباسوغو من أجل الوحدة فيما بين الليبيين أنفسهم. يجب عليهم أن يضعوا المصالح الوطنية قبل مصالحهم الشخصية من أجل إنهاء الأزمة التي تعيق تنمية ذلك البلد العظيم.

إننا ثابتون في اقتناعنا بأنه لا يوجد حل عسكري في ليبيا. والحوار هو الخيار الوحيد لاستئناف المؤتمر الوطني الذي كان من المفترض أن يعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي كان من شأنه أن يؤدي إلى إجراء انتخابات موثوقة وشفافة لاستعادة آليات السلام والمصالحة الوطنية.

وتمشيا مع بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ٥ تموز/يوليه وكذلك اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا التي عقدت اجتماعها في ٧ تموز/يوليه، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في البلد ولا سيما حالة المهاجرين واللاجئين المحتجزين في مراكز الاحتجاز في ظروف غير إنسانية مروعة. وفي هذا الصدد، فإننا ندين مرة أخرى الهجوم الذي وقع يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه على مركز احتجاز تاجوراء وأودى بحياة ٥٣ شخصًا وأدى إلى جرح ١٣٠ آخرين. وفي هذا الصدد نأمل أن تجرى التحقيقات ذات الصلة وأن يحاكم الجناة.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء عدد المشردين داخليا ومئات المهاجرين الذين فقدوا أرواحهم قبالة سواحل ليبيا. وعلمنا قبل بضعة أيام فقط أن عشرات الأشخاص لقوا حتفهم عندما حاولوا عبور البحر الأبيض المتوسط، مما شكل واحدة من أفظع المآسي التي حدثت هذا العام. إن هذه الحقائق تتطلب أقصى درجات اهتمام المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل لإنقاذ الأرواح البريئة لأولئك الذين يسعون إلى تحقيق مستقبل أفضل.

إن المهاجرين الذين يبحثون عن مكان آمن للعيش ومستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم ليسوا مجرمين أو إرهابيين بل إنهم أناس يستحقون معاملة لائقة ومحترمة.

إننا نفهم أنه في هذه المرحلة وبالنظر إلى تدهور الحالة، من المهم النظر في الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن والدعم الدولي الضروري والحقيقي والشفاف الذي يستحقه الشعب الليبي. وفي هذا الصدد، فإننا نشدد مرة أخرى على ضرورة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحل الصراع عن طريق تعزيز الحوار والمصالحة مع مراعاة أهمية عمل البلدان المجاورة، وهو أمر بالغ الأهمية.

ونكرر الدعوة إلى دعم وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وندين كل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا،

لأن هذا التدخل لا يؤدي إلا إلى تقويض أي تقدم في محاولات التوصل إلى وقف لإطلاق النار واستعادة سلام حقيقي ودائم.

ولا يسهم مجلس أمن مكتوف الأيدي في حل المشكلة بل إنه يوحي بالتساهل معها. وفي رأينا، ليست هذه هي الرسالة التي يجب أن نوجهها إلى العالم، ناهيك عن آلاف الأسر التي تعاني من النزاع الهمجي الذي يحصد حياة مئات الأشخاص.

إن ذلك يقوض مصداقية وفعالية هيئة صنع القرار هذه في الأمم المتحدة رغم النداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام.

وفي الختام فإننا ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية للمفاوضات السلمية. وتتجاوز تداعيات النزاع الليبي الأراضي الليبية، فتلحق الدمار بعدة بلدان في المنطقة. ونحن نفكر في العواقب التي سيخلفها هذا النزاع – مع التدفق الهائل للأسلحة المستخدمة – في الأجلين القصير والمتوسط في مناطق غرب أفريقيا وشرق أفريقيا ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي.

ومن ناحية أخرى، فإن تدهور الحالة في الآونة الأخيرة، وتصاعد العنف في ليبيا، مما تسبب في حدوث الوفيات بالأعداد المفزعة التي ذكرها للتو السيد سلامة، يبرهن مرة أخرى على الحاجة الملحة لاحترام حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا. ويجب على الدول أن تبدي الاحترام والامتثال الكاملين للحظر الذي اعتمده مجلس الأمن من أجل الكبح الكامل لتدفق الأسلحة بجميع أنواعها – المعقدة، والمعاد تدويرها، والمتطورة – على نحو ما وصف لنا السيد سلامة بوضوح، والتي تستخدم ضد المراكز المدنية والسكان المدنيين. لذلك فإننا نرحب بالقرار الأخير ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، على أمل أن يشكل هذه المرة رادعا حقيقيا وقابلا للإنفاذ.

ونعرب عن خالص تعازينا للشعب الليبي ولأسر جميع ضحايا هذا النزاع.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): غني عن القول إن جنوب أفريقيا تشاطر المشاعر التي أعرب عنها ممثلا كوت ديفوار وغينيا الاستوائية بشأن الحالة في ليبيا. وأود، بالإضافة إلى ذلك، أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية المفيدة. كما أود أن أشكر نائب الممثل الدائم لألمانيا، السفير شولتز، على عرضه المستكمل الشامل لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا.

وفي البداية، أود أن أعرب عن قلق وفد بلدي إزاء استمرار استخدام الغارات الجوية والقصف المدفعي العشوائي في المناطق المكتظة بالسكان في ليبيا، مما أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح وتفاقم الحالة المتردية أصلا في المناطق المتضررة. ولذلك فإننا نحث الأطراف على الاتفاق على وقف فوري للأعمال العدائية بغية إنهاء المواجهة العسكرية.

وفي أعقاب الهجمات المؤسفة على مركز تاجوراء لاحتجاز المهاجرين في وقت سابق من هذا الشهر، دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى إجراء تحقيق مستقل في تلك الهجمات، وهو ما تؤيده جنوب أفريقيا بقوة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتائج التحقيق بغية تقديم مرتكبي تلك الأعمال الوحشية إلى العدالة.

ولا تزال الحالة الإنسانية المتدهورة هي الشاغل الرئيسي بالنسبة لجنوب أفريقيا. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على مواصلة الإسهام في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية من أجل مساعدة من هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن قلقها من أنه كلما طال أمد الأزمة كلما زادت التحديات الإنسانية والإنمائية التي يواجهها الشعب الليبي والمنطقة ككل. وتشمل هذه العواقب انتشار الجماعات الإرهابية، التي تحقق مكاسب متزايدة،

وتهريب الأسلحة واستخدامها بشكل غير قانوني، والاتجار، والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للممثل الخاص سلامة، وأن أعرب عن الدعم الكامل لما يبذله من جهود متواصلة ترمي إلى المضي قدما بعملية الوساطة الثنائية المسار من أجل العمل مع الجهات المعنية في ليبيا، وهو ما أُبلغنا به في الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمها السيد سلامة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8530). ومع ذلك فإننا نأسف بشدة للمأزق السياسي الذي أبرزه في إحاطته الإعلامية اليوم. وترى جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا بأن التسوية السلمية للنزاع ينبغي أن تظل الأولوية العليا للمجلس فيما يتعلق بالجهود التي يبذلها في ليبيا. فما برحنا نشهد، لما يقرب من عقد من الزمن، آثار النزاع المسلح وسياسات التدخل العسكري. وينبغي للمجلس أن يستخلص درسا من هذه الحالة. إن الحلول العسكرية قد يبدو وأن لها فوائد قصيرة الأجل، ولكنها غالبا ما لا تؤدي إلى السلام الدائم الذي نحتاج إليه.

ومن دواعي القلق أن الطرفين لم يتفقا على استئناف العملية السياسية. وترى جنوب أفريقيا أن الحل التوفيقي من كلا الجانبين أمر بالغ الأهمية من أجل تخفيف حدة التوترات، لتمهيد الطريق لاستئناف العملية السياسية في أقرب وقت ممكن.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تتخذ ليبيا القرار بشأن تحديد موعد جديد للمؤتمر الوطني، حيث إن تأجيله إلى أجل غير مسمى لا يبعث على الثقة في العملية. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف على استئناف العملية السياسية وتهيئة بيئة تفضي إلى عقد المؤتمر الوطني. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنذكر الأطراف بأن المؤتمر الوطني يجب أن يقوده الليبيون أنفسهم، بدعم من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المجاورة، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، وهو ما نؤمن بأنه سيقود ليبيا للسير على مسار إيجابي.

ونود أن نشدد على الدور المحوري للاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في العمل بشكل وثيق مع بلدان المنطقة لإيجاد حل دائم للمأزق السياسي في ليبيا. وفي هذا السياق، نعرب عن اتفاقنا مع الآراء التي أبداها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٨٥٧، التي عقدت هذا الشهر، والتي مفادها ضرورة سعي جميع الشركاء المعنيين في العملية السياسية الرامية للتوصل إلى تسوية مستدامة للأزمة في ليبيا إلى تكملة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بالجزاءات، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد موقفها بشأن أهمية الجزاءات باعتبارها أداة مفيدة للنهوض بعملية سياسية. فالجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وينبغي ألا تسيس بأي شكل من الأشكال للدفع بخطة معينة. ويدل تجديد نظام الجزاءات المفروض على ليبيا في حزيران/يونيه من هذا العام في القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩) على إدراك المجلس لأهمية نظام الجزاءات وأثره الإيجابي على العملية السياسية في ليبيا. إلا أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة من فريق الخبراء فيما يتعلق بالافتقار إلى التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات المفروضة على ليبيا، الأمر الذي يدل على استمرار تورط جهات فاعلة خارجية في ليبيا، ولن يؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع المسلح والأعمال العدائية. ولا بد للدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، لا سيما تلك الممثلة على هذه الطاولة.

كما يساورنا القلق بوجه خاص إزاء استمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة، والتي تأتي بنتائج عكسية على العملية السياسية كما تؤجج النزاع في ليبيا. وبناء على ذلك، نحث الجناة على الامتناع عن هذه الممارسات التي تواصل تقويض أي احتمالات لإحراز تقدم في إيجاد حل للنزاع.

وفي الختام، نود أن نؤكد أهمية التزام كلا طرفي النزاع بوقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية، التي نرى أنها ستمهد الطريق للمؤتمر الوطني بقيادة الليبيين أنفسهم. ومن الأهمية

بمكان أن تكون هذه العملية شاملة لجميع أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء والشباب، من أجل ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب في تنفيذ القرارات الجماعية التي اتخذت في المؤتمر الوطني.

وتقترح جنوب أفريقيا والدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن أن يناقش مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الأزمة الليبية في تشرين الأول/أكتوبر خلال زيارة مجلس الأمن إلى أديس أبابا تحت رئاسة جنوب أفريقيا له.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثل الخاص سلامة والسفير شولتز على إحاطتيهما.

ويتركز الاهتمام الدولي في الوقت الحاضر على الحالة الليبية. فقد قوضت الأزمة الليبية استقرار البلد وتنميته على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وقد امتد أثرها السلبي إلى منطقة الساحل، والمناطق الواقعة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من الأماكن، مما يهدد الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة المحيطة بها. وتستمر اليوم الاشتباكات العسكرية التي اندلعت حول طرابلس في أوائل نيسان/أبريل من هذا العام، مما يؤدي إلى تزايد الخسائر البشرية، بما في ذلك في صفوف المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود مكثفة ومتضافرة من أجل التوصل إلى تسوية مبكرة للمسائل ذات الصلة.

أولاً يجب أن تظل جميع الأطراف الليبية ملتزمة بالهدف الشامل المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية. ويجب حل المسألة الليبية بالسبل السياسية. وينبغي لأطراف النزاع الليبي التركيز على مصالح بلدها وشعبها والاستجابة لنداءات المجتمع الدولي بالإعلان عن الوقف الفوري للأعمال العدائية من أجل تخفيف حدة التوترات والعودة إلى مسار محادثات السلام والمشاورات.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بناء في حل المسألة الليبية. إن مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الشعب الليبي وحده. ويجب أن تكون العملية السياسية بقيادة ليبية ويتولى الليبيون زمامها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويجب على البلدان التي لها تأثير في الميدان دفع الأطراف الليبية إلى السعي لتحقيق توافق في الآراء وتقديم مساعدة بناءة للأطراف للتوصل إلى وقف لإطلاق النار واستئناف الحوار السياسي.

ثالثا، يجب تكون آليات الوساطة بمختلف أشكالها منسقة ومتآزرة. وعلى المجتمع الدولي دعم المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام غوتيريش والممثل الخاص غسان سلامة وعملية التسوية السياسية الليبية التي تيسرها الأمم المتحدة والاستمرار في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل في أن تستفيد منظمات مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى من مزاياها الفريدة للاضطلاع بدور فاعل. ويجب على جميع الآليات ذات الصلة أن تعزز التنسيق بينها من أجل تهيئة التآزر.

رابعا، يجب معالجة مسألة الجزاءات على نحو سليم. ويجب أن تخدم الجزاءات دائما التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة. وفي ظل الظروف الحالية، يجب تطبيق حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا بصرامة. ويجب توخي الحذر للحيلولة دون تأثير الجزاءات الأخرى سلبا على المدنيين الليبيين أو أي بلد ثالث. كما يجب ألا تقوض الجزاءات المصالح الوطنية العامة لليبيا أو الحياة العادية لليبيين واحتياجاتهم الإنسانية. ويجب على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا وأمانتها وفريق الخبراء التابع لها الاضطلاع بأعمالها بصورة تتفق تماما مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولطالما اتخذت الصين موقفا محايدا بشأن القضية الليبية وستواصل القيام بدور بناء في تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الليبية.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود إندونيسيا بداية التوجه بالشكر إلى الممثل الخاص غسان سلامة،

رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وقد ساورنا بالغ القلق عندما علمنا صباح اليوم من الممثل الخاص أن الطرفين المتنازعين في ليبيا يبدو أنهما يعتقدان أن بإمكانهما تحقيق أهدافهما من خلال السبل العسكرية. ولذلك، وكما أبرزنا مرارا في مناسبات مختلفة، يجب على الدول الأعضاء في المجلس – سواء فرادى أو مجتمعة – ألا تدخر وسعها لإحلال السلام في ليبيا، بما في ذلك من خلال حث جميع الأطراف على وقف الأعمال العسكرية وباستخدام نفوذها لممارسة الضغوط على الطرفين لنزع فتيل التوترات في الميدان.

ومن المقلق حقا أن الحالة في طرابلس منذ نيسان/أبريل وبعد عقد العديد من جلسات مجلس الأمن لا تزال قاتمة. ولا تزال تصلنا تقارير عن انتهاكات الجزاءات في الميدان، بما في ذلك تدفق أسلحة جديدة تؤجج النزاع في ليبيا. وعليه، نكرر دعوتنا جميع الدول ألا تتدخل في الصراع أو تتخذ تدابير قد تؤدي إلى تفاقمه، اتساقا مع البيان الصحفي للمجلس المؤرخ ٥ تموز/يوليه (SC/13873) .

ولا تزال الحالة في ليبيا تثير قلقا عميقا لإندونيسيا. ونعرب عن خالص تعازينا لغرق سفينة مؤخرا في وسط البحر الأبيض المتوسط مما أودى بحياة أكثر من ١٠٠ شخص. ويحزننا أن الحالة في ليبيا والافتقار إلى القدرة على الإنقاذ في المنطقة من العوامل التي أسهمت في الكارثة. كما ندين عمليات القصف التي شنت مؤخرا على مدرسة العلمين ومستشفى الزاوية الميداني في جنوب طرابلس. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن شن هجمات على المنشآت المدنية والطبية. وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، تدعو إندونيسيا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في ليبيا. ونكرر دعوات المجلس المستمرة لجميع الأطراف للالتزام بوقف إطلاق النار والتهدئة والعودة إلى الوساطة السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ونكرر أيضًا أن السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال حل سياسي. والحلول العسكرية لن تفيد. ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص سلامة لاستعادة موقف دولي موحد بشأن ليبيا من أجل إنهاء أزمتها الراهنة. وفي ذلك الصدد، تؤيد إندونيسيا بالكامل الإجراءات الثلاثة التي أوصى بها السيد سلامة في وقت سابق بهدف تحقيق السلام الدائم. كما نؤكد من جديد دعمنا المستمر لعمل الممثل الخاص والبعثة. وندعو جميع الشركاء – الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي – إلى مواصلة دعمهم وعملهم في السعي لتحقيق السلام في ليبيا.

ثانيا، تؤيد إندونيسيا عقد المؤتمر الوطني في أقرب وقت ممكن ليتمكن الليبيون من مناقشة مستقبل ليبيا بشكل سلمي. وعلى الرغم من أن الوقت المحدد لعقد المؤتمر الوطني في أبريل/نيسان قد ولى، يجب ألا ننسى أننا كنا على وشك النجاح في عقده. ويجب أن نجد سبيلنا للعودة إلى حيث كنا، حيث كنا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق السلام. ولنبدأ بوقف إطلاق النار.

ثالثا، تود إندونيسيا أيضا أن تكرر دعوتها إلى حماية المدنيين وضرورة فرض هدنة إنسانية من أجل منع المزيد من الخسائر في الأرواح. ويبين تقرير صدر مؤخرا أن ١٧٨ ٤ مدنيا قتلوا وشرد أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص داخليا بسبب استمرار الأعمال العدائية، معظمهم من الأطفال، مع زيادة عدد المحاصرين في الخطوط الأمامية. وقطعت الإمدادات من الاحتياجات الأساسية مثل المياه والكهرباء وأصبح الغذاء شحيحا. والظروف الآن مروعة وتتفاقم يوما بعد يوم. ويجب أن يتوقف ذلك.

ونشعر بالحزن لشن الهجمات على المرافق المدنية وسقوط عدد متزايد من الضحايا المدنيين في هذه الأزمة. ومن المهم أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وألا تستهدف المدنيين أو العاملين في المجال

الإنساني. ويجب على المجلس أن يعزز إجراءاته ويضطلع بما يجب علينا فعله هنا – أي إنقاذ الأرواح.

السيدة نيرنج (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد حان الوقت لنبعث برسالة قوية إلى جميع الأطراف المعنية بأن القتال يجب أن يتوقف. هذا ما سمعناه اليوم من العديد من أعضاء مجلس الأمن. ويجب أن يتوقف فورا. ويجب على جميع الأطراف ومؤيديها الدوليين أن تسمع صوت المجلس العالي والواضح: إن الحل الوحيد لهذا النزاع هو الحل السياسي وليس الحل العسكري.

لقد تسبب النزاع في ليبيا في كارثة إنسانية. وندين بشدة جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين في المجال الإنساني والصحي. ونحث جميع أطراف النزاع على الامتثال للقانون الدولي الإنساني لتجنب سقوط المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وحماية أرواح المدنيين في ليبيا. ويحتاج أضعف السكان تحديدا في المناطق المتضررة من النزاع إلى الحماية الفورية. ويجب الحيلولة دون وقوع مأساة مثل تلك التي حدثت في تاجوراء بأي وسيلة ممكنة.

وتدعو ألمانيا إلى إغلاق جميع مراكز الاحتجاز فورا. وندعو جميع الأطراف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات والالتزام بالوقف الفوري لإطلاق النار. وندعم بقوة الدعوة التي وجهها الممثل الخاص السيد سلامة لفرض وقف فوري لإطلاق النار وإحياء عملية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لنظام الجزاءات. ونحث جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة فورا لكفالة تنفيذ حظر توريد الأسلحة. وقد أوضحت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا ذلك في رسالتها المؤرخة ١٧ تموز/يوليه بتذكير الدول الأعضاء بالتزاماتها بدعم الحظر. ونحن نحتاج إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات في المجلس. إنها مسألة تتعلق بالمصداقية، مسألة تتعلق بما إذا كنا سندافع عن القانون الدولي وقرارات المجلس.

وأود أن أختتم بياني ببعض العبارات بشأن الإفراج عن السيد منصف قرطاس. ونشعر بالارتياح للإفراج عن السيد قرطاس أحد أعضاء فريق الخبراء التابع للجنة. لكننا نؤكد من جديد أنه يجب على تونس أن تتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وتنهي جميع الإجراءات القانونية التي اتخذتها ضد السيد قرطاس أو تطلب إذنا لمواصلة الإجراءات بما يتماشى مع الاتفاقية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

نشكر الممثل الخاص غسان سلامة والسفير يورغن شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما المفيدتين. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ونود أن نبدأ بالتذكير بالمأساة التي وقعت في مركز احتجاز تاجوراء في بداية شهر تموز/يوليه وتسببت في مقتل العديد من المهاجرين واللاجئين الذين كانوا ضحايا لقصف جوي عشوائي أدانه المجلس في حينه. ونأسف لوقوع مأساة أخرى في أعقاب ذلك شملت قوارب تحمل مهاجرين ولاجئين قبالة سواحل ليبيا. ونعرب عن الجزع إزاء الحالة الإنسانية في البلد، التي تتفاقم بسبب الهجمات على المدنيين والمراكز الصحية والانتهاكات العديدة للقانون الدولي الإنساني.

والأمر غير المقبول هو أننا اعتدنا على الإبلاغ عن مقتل المدنيين الأبرياء دون اتخاذ أي إجراءات إضافية لمنع أو تخفيف أسبابه. ونعتقد أنها حلقة مفرغة من المعاناة والدمار والكوارث الإنسانية تبعث على الأسف وتغذيها الانتهاكات الصارخة لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه المجلس، مما يؤدي إلى إدامة حالة النزاع والعنف والقتل وتهيئة حيزٍ لتنشط فيه الجماعات الإرهابية.

وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية بمكان تعزيز مساءلة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الفظيعة التي تزايدت طوال فترة النزاع الذي يقترب من شهره الخامس. ويجب أن تشمل مكافحة الإفلات من العقاب أيضا أولئك الذين يواصلون تزويد أطراف النزاع بالأسلحة.

وتؤكد بيرو من جديد ضرورة تنفيذ وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات من خلال جهود وساطة متجددة تتيح التوصل إلى حل سلمي في سياق لا يجدي فيه الحل العسكري. ولذلك فإننا نؤكد أهمية اقتراح الممثل الخاص المؤلف من ثلاثة أجزاء، والذي نأمل أن نناقشه بمزيد من التفصيل خلال المشاورات.

ونحث مرة أخرى البلدان التي لديها قدرة التأثير على الطرفين أن تتصرف فورا وبصورة فعالة من أجل التقريب بينهما والتغلب في نهاية المطاف على أي اعتبارات استراتيجية أو اقتصادية مع ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

و أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أهنئكم على رئاستكم مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح في عملكم، كما أود التقدم بالشكر للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته حول آخر التطورات التي تشهدها بلادي. والشكر موصول أيضا لسعادة السفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المتعلق بليبيا حول عمل اللجنة.

قبل الرابع من شهر نيسان/أبريل الماضي، كنا على موعد مع المؤتمر الوطني الجامع، الذي بنى عليه الليبيون آمالا كبيرة للخروج من المرحلة الانتقالية الصعبة التي تمر بها البلاد. والتوجه نحو انتخابات نزيهة وشفافة تفرز حكومة وطنية، تحترم القيم الديمقراطية، والتداول السلمي على السلطة، وتحرص على حماية حقوق الإنسان، وتعزيز حكم القانون. إلا أن هذه الآمال تبددت مع بدء العدوان على مدينة طرابلس، والذي كان ولا زال يهدف لعودة البلاد للحكم العسكري الاستبدادي. وفي ظل هذا الوضع، لم يكن أمام حكومة الوفاق من خيار سوى التصدي لهذا العدوان ودحره، والدفاع عن العاصمة وضواحيها وأهلها.

والآن، وبعد أربعة أشهر من تاريخ هذا الاعتداء، فقد الليبيون حوالي ألفي مواطن من أبنائهم، وجرح الآلاف، وشرد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، علاوة على الأضرار التي أصابت البنى التحتية والمرافق العامة والمستشفيات الميدانية وسيارات الإسعاف والكوادر الطبية. وكان آخرها استهداف مستشفى ميداني بضواحي العاصمة بشكل مباشر منذ يومين، مما أدى لمقتل ثلاث أطباء وجرح آخرين. هذه المأساة اللاإنسانية تفاقمت مؤخرا من خلال القصف الجوي المتعمد الذي طال مركزا لإيواء المهاجرين في منطقة تاجوراء في الثاني والثالث من هذا الشهر، والذي راح ضحيته عشرات القتلى والجرحى. وأدانت حكومة الوفاق الوطني هذا القصف، واعتبرته جريمة حرب يجب التحقيق فيها، ومعاقبة المسؤول عنها. وطلبت إلى مجلس الأمن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، لتحديد مرتكب هذه الجريمة ومحاسبته وتوقيع العقوبة عليه، إلا أنه وللأسف لم يتوصل هذا المجلس إلى اتخاذ إجراء حاسم في هذا الشأن حتى الآن، الأمر الذي قد يؤدي إلى أحداث مأساوية أخرى مشابهة. إضافة إلى ذلك شهدت مدينة بنغازي واقعة غير مسبوقة يوم السابع عشر من هذا الشهر، حيث هاجمت ميليشيا مسلحة منزل عضوة مجلس النواب، السيدة سهام سرقيوة، وأطلقوا النار على زوجها واختطفوها، ولا يزال مصيرها مجهولا حتى اليوم. ويأتي هذا في وقت يدّعي فيه حفتر أنه يحفظ الأمن ويوفر الأمان، وفي حقيقة الأمر هو يكمم الأفواه ويعتدي على الحرمات. إن هذا الانتهاك

السافر ضد الحقوق والحريات وضد المرأة على وجه الخصوص، يتطلب منكم موقف حازم للضغط على الخاطفين، والكشف عن مصيرها وإطلاق سراحها.

إننا نشعر بالأسف لوقوف مجلس الأمن مكتوف الأيدي أمام الوضع الخطير الذي وصلت إليه الأمور في البلاد. ونتساءل لماذا لا يضع المجلس النقاط على الحروف ويسمي الأشياء بمسمياتها، ويتخذ قرارا بإيقاف العدوان وإدانته، ووضع حد للتدخلات السلبية من قبل بعض الدول الداعمة له، فبالإضافة إلى سلسلة الانتهاكات السابق ذكرها، لاحظنا نشاط الخلايا الإرهابية في عدة بؤر في ليبيا، مستفيدة من النزاع الدائر، وهذا ما كنا ننبه إليه مرارا، والذي من شأنه أن يتيح الفرصة من جديد للنشاطات الإرهابية، ليس في ليبيا وحدها، بل يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي على حد سواء. وبالرغم من الاعتداءات على العاصمة وضواحيها، فإن قوات حكومة الوفاق الوطني تقوم بمكافحة هذه التنظيمات، وملاحقة أفرادها حتى اليوم. ويشهد على ذلك تعاوننا الاستراتيجي مع عدة دول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ليس سرا أن وثائق وتقارير فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره ١٩٧٣ (٢٠١١)، فيها ما يكفي من المعلومات والبيانات عن تلك التدخلات والتي، للأسف، لم تواجه بعد بموقف حازم من المجلس، يثني هذه الدول ويحاسبها على سلوكها المناقض لميثاق الأمم المتحدة، والذي لا يراعي ولا يحترم مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ونذكّر المجلس، في هذا الصدد، بقراره ٢٤١٩ (٢٠١٨)، ونحثه على الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، فان موقف الدول الداعمة لحفتر، التي تزعم أن ميلشياته الإجرامية هي جيش ليبيا الوطني، هو تعدٍ على حق حكومة الوفاق الوطني، كما جاء في كل قرارات مجلس الأمن بداية من القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) إلى قراره ٢٤٣٤ (٢٠١٨)،التي تعترف بالجيش الوطني الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني بقيادة القائد الأعلى السيد فايز السراج، وليست القوات العربية الليبية المسلحة، وهو الاسم الذي يطلقه حفتر على ميليشياته. إن الدول الداعمة لهذا العدوان، خالفت واخترقت مواد الفصل الخامس، الواردة تحت عنوان الوظائف والسلطات، والمنصوص عليها في الميثاق في المادة ٢٤ والمادة ٢٥ بتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها.

تؤكد حكومة الوفاق الوطني على أنه رغم التحديات الصعبة التي تواجهها، فإنها ما زالت تؤمن بالحل السلمي وليس العسكري، باعتباره السبيل الوحيد الذي يكفل للّيبيين استقرارهم وأمنهم، ويحقق لهم بناء دولتهم المنشودة، على أساس من العدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تم التعاطي بكل إيجابية مع قرارات مجلس الأمن المعنية بالشأن الليبي، وعبرت الحكومة عن دعمها المتواصل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد غسان سلامة، لتنفيذ خطة السلام.

ولقد حققنا تقدما مهما في هذا الاتجاه وبدأ المواطن يشعر بتحسن ملحوظ للوضع الأمني والمعيشي والخدمي. وكنا ندرك ونقر بأن هناك صعوبات أمنيّة يجب معالجتها، وأن الأمر يتطلب من بين عدة أمور، تفعيل مؤسستي الجيش والشرطة. حيث أن هذا الوضع الحساس يحتاج معالجة تدريجية. وعليه، تمّ وضع وتنفيذ ترتيبات أمنية جرى التشاور والتنسيق بشأنها مع البعثة الأممية. وقد لمسنا في ذلك الوقت تعاطيا إيجابيا مع هذا التوجه من قبل أغلب المعنيين بهذه الترتيبات.

وكنا نتطلع إلى أن تتعزز هذه الجهود وتؤتي ثمارها كاملا عندما يعقد المؤتمر الجامع، الذي كنا نتطلع إلى أن يضع خارطة طريق متفق عليها تخرج البلاد إلى بر الأمان. إلا أن ما حدث منذ ٤ نيسان/أبريل الماضي، قوض هذه الجهود وضاعف التحديات الصعبة التي تواجه البلاد.

إن متابعة جهود السلام توجّهٌ لا مناص منه. وكما ذكر رئيس المجلس الرئاسي السيد فايز سراج أمام القمة الأفريقية التي عقدت مؤخرا في نيامي، في النيجر:

”إننا مدركون جيدا بأنه لا حل عسكري للوضع في ليبيا وأنه لا يوجد رابح من الصراع؛ بل هناك خاسر واحد هو ليبيا“.

ومن هذا المنطلق، تقدم السيد فايز السراج بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه، بمبادرة لكل الليبيين الذين ينادون بالحل السلمي ومدنية الدولة، وتهدف هذه المبادرة إلى الوصول إلى وضع سياسي مستقر، كونها تدعو إلى عقد ملتقى ليبي بالتنسيق مع البعثة الأممية، تُمثَّل فيه جميع القوى الوطنية ومكونات الشعب من جميع المناطق ويتم من خلاله الاتفاق على خارطة طريق للمرحلة القادمة، وإقرار القاعدة الدستورية المناسبة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة قبل نهاية عام ٢٠١٩.

ويقوم الملتقى أيضاً باعتماد القوانين الخاصة بالعملية الدستورية والانتخابية، مع تحديد مواعيد الاستحقاقات، ثم إحالتها إلى المفوضية العليا للانتخابات. وتكون مخرجات الملتقى ملزمة للجميع. على أن تقوم الأمم المتحدة بالإعداد والتنظيم لهذه الاستحقاقات، وتشكيل لجان بإشرافها لضمان توفير الإمكانيات والموارد اللازمة للاستحقاقات الانتخابية.

إن الأمل ما زال يحدونا لتجد هذه المبادرة التشجيع على المستوى الإقليمي والدولي، وتحظى بالدعم والمساندة من قبل مجلس الأمن لتجد طريقها إلى التنفيذ. وإننا في الواقع لا نخفي قلقنا وخشيتنا من أن عجز المجلس على وضع حد لمن يتطاول على آمال وطموحات الليبيين قد يرسل إشارة يفهمها البعض على أنها تشجيع على المزيد من الصراع والدمار، ومزيد من المعاناة الإنسانية والانقسام السياسي في البلاد.

ونحن نعتقد جازمين بأنه ما كان للعدوان الذي تتعرض له طرابلس أن يستمر لو تمت مواجهته بقرارات رادعة وحاسمة من قبل المجلس. ومع ذلك، مازلنا نثق في قدرة مجلس الأمن على وضع حد للأزمة المتفاقمة في ليبيا. ونعول على وحدة صوت المجلس في التعاطي مع الأزمة الليبية بكل موضوعية وأن يمارس الضغوط المطلوبة لثني أي طرف يتبنى لغة السلاح لتحقيق مصالح ذاتية وأنانية على حساب التضحيات التي بذلها الليبيون من أجل عزتهم وكرامتهم وحقهم في قيام دولتهم الديمقراطية التي ينشدونها.

وفي الختام، تؤكد حكومة الوفاق الوطني استعدادها التام للتعاون مع مجلس الأمن فيما يقرره لصالح أمن وسلامة واستقرار الشعب الليبي. وتشدد على أنها حريصة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها لخدمة الوطن والمواطن. وهي على استعداد دائم لمواصلة التنسيق والتشاور وتقديم كافة التسهيلات التي تساهم في الوصول إلى حلول سلمية للأزمة في البلاد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.